



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الأقليات العراقية ... مشكلة التمثيل

هيام علي المرهج



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الأقليات العراقية ... مشكلة التمثيل

هيام علي المرهج*

مقدمة

مع حصول الأقليات على حقوق نسبية في نظام ما بعد 2003 عبر حصة (الكوتا) على المستوى الاتحادي وإقليم كردستان، إذ يتكوّن البرلمان الاتحادي من (328) مقعد، وتوزّع على صورة (320) مقعد للمسلمين، وخمسة مقاعد للمسيحيين، ومقعد واحد لكلّ من الإيزيديين والمندائيين والشبك، أمّا برلمان إقليم كردستان فيشمل (111) مقعد تتوزّع على نحو (100) مقعد للكرد، وخمسة مقاعد للكلدان السريان والآشوريين، ومقعد واحد للأرمن. إلا أنّ ذلك - كما يعتقد ممثلو الأقليات - لم يكن كافياً لتمثيلهم تمثيلاً حقيقياً داخل مؤسسات صنع القرار، وأنّ مسألة التمييز والتهميش استمرت تلاحق الأقليات، في حين بقي دور الحكومات المتعاقبة أقل من مستوى الطموح، فقد تعرّض الأقليات لشتى أنواع العنف كان آخره دخول داعش الإرهابي إلى مناطقهم، ممّا انعكس بعد ذلك في وعي الأقليات بأهمية أن يعبروا بأنفسهم عن وجودهم عبر المشاركة في عملية صنع السياسات والقرارات على مستويات مختلفة داخل النظام السياسي.

في ظل سيطرة التيارات الكبرى على جميع مفاصل الدولة، ويشعر الأقليات في العراق بعدم قدرتهم على المنافسة داخل البيئة السياسية الحالية، ممّا أضعف من مشاركة الأقليات في مؤسسات النظام، وقلّل من فرصهم في الحصول على المناصب العليا في الدولة من دون الاعتماد على حصة الكوتا، كما يعتقد الأقليات أنّ حصول ممثليهم على بعض المناصب والمكتسبات عن طريق الكوتا لا يعدو أنّه رمزية تفتقر للفاعلية.

• الإيزيديون.

مرّت مشاركة الإيزيديين بثلاثة مراحل وهي: مرحلة ما قبل 2003، ومرحلة ما بعد 2003، ومرحلة ما بعد 2014.

لم يكن للإيزيدية - قبل 2003 - أي نوع من المشاركة السياسية، إذ كان الحزب الواحد هو المسيطر على جميع مفاصل الدولة، أمّا ما بعد 2003 أو بالأحرى ما بعد 2005 بعد تشكيل

* قسم دراسات المرأة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الحكومة برئاسة (إياد علاوي) فكان للإيزيديين منصب وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني حصل عليه السيد (ممو فرحان) وهو أول وزير، وأول منصب يحصل عليه الإيزيديون في الدولة، وقد وصل ثلاثة إيزيديين إلى البرلمان، وهم كل من: عادل ناصر، و كاميران خيرى بك، وحيدر ششوو، لكنهم كانوا ضمن الأحزاب الكردية وليسوا مستقلين، فقد كان للحزبين الكرديين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني دور كبير في وصول الإيزيديين وحصولهم على تمثيل سياسي في البرلمان. ومن ثمَّ كان الإيزيديون المتحزون أصواتاً أقرب للحزب الذي ينتمون إليه منه إلى القضية الإيزيدية، إذ كان لهذا التمثيل تأثير سلبي؛ لأنه أعطى انطباعاً إلى بغداد بأنَّ الإيزيديين يتخذون وفق الرؤية الكردية.

في حين من كان يصل إلى منصب الكوتا عنده أصوات تنتمي إلى أحزاب إيزيدية خالصة تمثل الرؤية الإيزيدية، لكن لم يكن للإيزيديين تمثيل على مستوى الوزارات، ففي حكومة نوري المالكي الثانية حصل السيد (دخيل قاسم حسون) على منصب وزير لستة أشهر، ثم حدث ترشيح للوزارات وانتهت مهامه، ولم يعطَ للإيزيديين أي وزارة ذات سيادة، وحتى الوزارات التي حصلوا عليها كانت تعطى لهم بوصفهم كرداً منتمين لأحد الحزبين الكرديين، وإلى الآن لا يوجد وزير أو وكيل إيزيدي، أو سفير إيزيدي، أما المديرون العامون فلا يوجد سوى في ديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى¹.

فازت الحركة الإيزيدية من أجل الإصلاح -في انتخابات 2010- بمقعد الكوتا للمرة الثانية، ومثلها (أمين فرحان جيجو) رئيس الحركة، أمَّا الإيزيديون في القائمة الكردستانية فقد حصلوا على (6) مقاعد برلمانية اثنان منهم للاتحاد الوطني الكردستاني، وأربعة للحزب الديمقراطي الكردستاني، وبذلك حاز الإيزيديون في البرلمان العراقي على أكبر عدد من المقاعد لأول مرة في تاريخهم السياسي وصل إلى (7) مقاعد.

لكن في انتخابات 2014 دخل الإيزيديون في الانتخابات كأكثر خاسر للمقاعد الانتخابية، إذ تنافست قائمتان على مقعد الكوتا الوحيد وهما (قائمة الحركة الإيزيدية من أجل الأصلاح والتقدم) والتي فازت بالمقعد ومثلها (حجي كندور)، أمَّا القائمة الأخرى المنافسة للمقعد هي (قائمة الجبهة الديمقراطية الإيزيدية) التي شكَّلت من قبل (محمدا خليل) بدعم من الحزب الديمقراطي الكردستاني، أمَّا القوائم الأخرى التي انضمَّ لها الإيزيديون فلم يفز أحد من مرشحيها

1. مقابلة الباحثة مع السيد صائب خدر نايف ممثل الكوتا الإيزيدية في البرلمان العراقي في الدورة السابقة، بغداد، 2022/16/1

سوى (فيان دخيل) التي فازت بالمقعد على حساب كوتا المرأة².

في حين حصل النائب (صائب خدر) على مقعد الكوتا في انتخابات 2018، أمّا انتخابات 2021 المبكرة فقد تحوّل مقعد الكوتا إلى (نايف خلف سيدو) عن حزب التقدم الإيزيدي المدعوم من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهذه إحدى المشكلات الأساسية التي يعاني منها الإيزيديون في تمثيلهم السياسي، إذ إنّ الانقسام الجغرافي و السياسي أثر على المجتمع الإيزيدي فأصبح مجتمعاً منقسماً سياسياً بين جماعات مقربة من الحزب الديمقراطي الكردستاني وتدعم أمّا أقلية دينية ذات قومية كردية وبين جماعات ترى أنّهم أقلية دينية ذات قومية عربية مقربة من الأحزاب العربية الكبيرة، وجماعة أخرى ترى أنّها أقلية قومية بنفسها ولا بدّ أن يكون تمثيلها مستقلاً، وانعكس هذا الانقسام على تمثيلهم السياسي، ومطالبهم، ونظرتهم تجاه القضية الإيزيدية³.

• المسيحيون.

يعاني المسيحيون من التشتت؛ ممّا ينعكس على تمثيلهم السياسي، ومكتسباتهم السياسية داخل مؤسسات النظام السياسي. وتُعدُّ الحركة الديمقراطية الآشورية الأكثر شعبية؛ لأنّه حزب معارض، ويُعدُّ من أقدم الأحزاب المسيحية، فضلاً عن وجود أحزاب أخرى صغيرة مثل المجلس الشعبي، وحزب بيت نهرين، والمجلس القومي الكلداني وغيرهم.

ويُعدُّ المسيحيون أنّ الأحزاب الكبيرة تستغل بعض الأحزاب المسيحية لمصالحها الحزبية على حساب المكون المسيحي، وهو ما أثر على توزيع الخارطة الحزبية للمسيحين على أطراف متعددة، إذ نجد أنّ جزءاً منهم مدعوم من قبل الأحزاب الكردية القومية، والجزء الآخر مدعوم من قبل الأحزاب السياسية الشيعية، وجزء صغير جداً من الأحزاب المسيحية ما تزال أحزاب مسيحية مستقلة.

وقد بقيت الحركة الديمقراطية الآشورية مسيطرة على معظم المقاعد البرلمانية ومنصب الوزارة منذ تشكيل الحكومة ما بعد 2003 ولغاية 2015، فقد حصل (يونادم كنا) سكرتير عام الحركة على مقعد الكوتا لأربع دورات انتخابية شاركه في الدورة الثانية (عماد يوخنا) و (باسمة يوسف)، وفي الدورة الثالثة أيضاً شاركه (عماد يوخنا)، في حين الجانب التنفيذي حصلوا على وزارة النقل

2. سعد سلوم: المشاركة السياسية للأقليات في العراق، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بيروت، 2017 ص36.

3. مقابلة الباحثة مع (ليلي هادي) ناشطة سياسية إيزيدية، بغداد، 2022-11-12.

في 2004 برئاسة (بهنام البازي) في حكومة مجلس الحكم، ووزارة الهجرة والمهجرين في 2004 برئاسة (باسكال وردة) في الحكومة المؤقتة، كما حصلوا على وزارة العلوم والتكنولوجيا برئاسة (باسمة يوسف) في الحكومة الانتقالية 2005، ووزارة البيئة برئاسة (سركون لازار) في 2010.

يعتقد المسيحيون أنّ مرحلة ما بعد 2014 كان لها أثر سيّئ وخطير على التمثيل السياسي للمسيحيين في العراق، فقد أخذت جهات حزبية كبيرة تدعم أحزاب مسيحية وتساعد في الوصول إلى البرلمان والوزارة المخصّصة للمكون؛ لأنّهم يمثّلون مصالح الأحزاب الكبيرة التي تدعمهم وأجنداتهم، وفي الواقع هم لا يمثّلون المكون المسيحي، ولم ينتخبوا من قبل المسيحيين، وهذه إحدى الإشكاليات الخطيرة المرتبطة بنظام الكوتا⁴.

• الكاكائيون.

لم يأت ذكرهم في الدستور العراقي، ومن ثمّ لم يحصلوا على اعتراف رسمي بوجودهم كأقلية دينية، ولكنهم استطاعوا الحصول على تمثيل سياسي داخل قبة البرلمان دون الحاجة إلى الكوتا؛ عن طريق انضمام شخصيات كاكائية إلى الأحزاب الكردية، ولكن هذا التمثيل لم يكن يمثّل مصالح الكاكائية وأهدافهم، ومن أهمها الحصول على اعتراف رسمي بهم كأقلية دينية في العراق أسوةً بسائر الديانات، بل كان يمثّل مصالح الأحزاب فقط.

يصطدم مشروع حصول الكاكائية على كوتا لتمثيلهم داخل البرلمان بعددٍ من المعرقات من أهمها عدّ الكاكائية منتمين بأغليبتهم قومياً إلى الكرد، لذا تدعم الأحزاب الكردية مشروع الكوتا للكاكائيين، لأنّهم يعتقدون أنّ دعم حصول الكاكائية على كوتا سيضمن ولائهم بالنتيجة، وقد قدّم ناشطو الكاكائية مشروع الكوتا إلى البرلمان عن طريق التحالف الكردستاني في ذلك الوقت، وحتى أنّ مسعود بارزاني قال إنّ الكاكائية يجب أن يحصلوا على مقعدين، لكن هذا لا يتفق مع رغبة الأحزاب العربية العراقية، كذلك هناك نقطة مهمة جداً هو أنّ الاعتراف بالكاكائية كأقلية دينية غير مسلمة يعني مطالبة الأقلية الكاكائية في دول أخرى بالاعتراف بها أيضاً مثلاً أعداد الكاكائيين في إيران يفوق أعدادهم في العراق، وسيطالبون بوجودهم السياسي وهويتهم الدينية، لذا يعتقد الكاكائيون أنّ عدم حصولهم على استحقاق وتمثيل سياسيين، لا يرتبط فقط بسياسة داخلية، وإمّا هناك أيضاً إرادة إقليمية تمنع ذلك⁽⁵⁾.

4. مقابلة الباحثة مع السيد (يونادم كنا) سكرتير عام الحركة الديمقراطية الآشورية في بغداد 2022-10-30.

5. مقابلة الباحثة مع السيد رجب كاكائي عضو شبكة تحالف الأقليات العراقية في بغداد بتاريخ 2022/10/10.

• الصابئة المندائيون.

يعتمد الصابئة المندائيون على مقعد الكوتا للحصول على تمثيل سياسي داخل قبة البرلمان، ويعتقد المندائيون أنّ الكوتا لا تتناسب مع رغبة المكّون في التمثيل؛ لعدم حصولهم على دور حقيقي يستطيعون عن طريق التعبير عن مطالبهم، وإيصال صوتهم إلى مراكز صنع القرار.

لم يحصل الصابئة المندائيون على مكاسب سياسية سوى تلك التي وفرتها حصة الكوتا، فحصل النائب (أسامة البدري) على مقعد الكوتا في الانتخابات الأخيرة، أمّا سابقاً فقد حصلوا على عضو في مجلس محافظة بغداد، وكذلك منصب مدير عام لأوقاف المندائيين في ديوان أوقاف المسيحيين، والإيزيديين والصابئة المندائيين حصلت عليه السيدة (نادية فاضل مغامس). ويعتقد المندائيون أنّ الأحزاب الكبيرة تحاول أن تضع يدها على مقعد الكوتا عبر دعم المرشحين لتكسب ولاءهم؛ لاعتماد المندائيين على الترشيح الفردي وعدم سعيهم لتشكيل الأحزاب السياسية⁶.

• الشبّك.

ظهر تمثيلهم السياسي بعد عام 2003 مبلوراً أول كيان ممثل لهم في 20 أيار 2003 هو (تجمّع الشبّك الديمقراطي)، وضم مجموعة من المثقفين والشخصيات العشائرية ونخبة من الشباب أخذوا على عاتقهم تمثيل الشبّك، وإبراز هويتهم المستقلة، وقد مثّل الشبّك سياسياً في البرلمان العراقي، ومجلس محافظة نينوى عدد من السياسيين الشبّك الذين تختلف ميولهم وتحالفاتهم السياسية ضمن تيارين سياسيين (تجمع الشبّك الديمقراطي) و(تجمع أحرار الشبّك)، ففي عام 2006 فاز (حنين القدو) بعضوية الشبّك ووفق الكوتا ضمن البرلمان الاتحادي، وفي انتخابات 2009 فاز السيد (قصي عباس) بعضوية مجلس محافظة نينوى ووفق الكوتا، أمّا انتخابات 2010 فقد فاز السيد (مهدي جمشيد) بعضوية مجلس النواب ووفق الكوتا، وفي انتخابات 2014 فاز الدكتور (حنين القدو) بالعضوية مرشحاً خارج الكوتا كما أسند منصب وكيل وزارة الهجرة والمهجرين إلى السيد (أصغر عبدالرزاق) الذي يُعدُّ أبرز منصب تنفيذي حصل عليه الشبّك⁽⁷⁾.

6. مقابلة الباحثة مع السيد (حاتم الصالحي) مدير مكتب إعلام النائب أسامة البدري وعضو مكتب إعلام الطائفة، في بغداد 2022-11-2.

7. سعد سلوم: المشاركة السياسية للأقليات في العراق، مصدر دُكر سابقاً، ص41.

• التركمان.

شارك التركمان في كتابة الدستور، وفي مجلس الحكم كما شاركوا في جميع الانتخابات المحلية والاتحادية التي مرّت بها العملية السياسية في العراق، ومع الثقل السكاني للمكوّن التركماني في العراق، إلا أنّ ذلك لم ينعكس على تمثيلهم السياسي، ويعود هذا إلى الجغرافية التي تحتم المعادلة السياسية للتركمان، وينزل التركمان ضمن ثلاثة قوائم أساسية واحدة ضمن المكوّن الشيعي، والثانية ضمن المكوّن السني، والثالثة تكون قائمة قومية، ووفق توزيعهم الديموغرافي، مثلاً التركمان في طوزخرماتو، وديالي يشاركون مع القوى الشيعية، أمّا التركمان في نينوى فيكونون متوزعين بين القوى السنية والشيعية، في حين الأمر في كركوك يختلف، إذ يتوزعون ضمن القوائم القومية والدينية وبهذا الصورة يتشكّل المكوّن التركماني، ولا يحصل على أكثر من عشرة نواب. وتعدّ الأحزاب التركمانية فعّالة في الساحة السياسية مثل حزب الجبهة التركمانية، وحزب الحق التركماني، وحزب الاتحاد الإسلامي، وحزب العدالة التركماني، ولكن تأثيرها لا يمتد على طول الجغرافية التركمانية، فالأحزاب في كركوك فعّالة جداً لكن في الموصل وتلعفر وديالي تتفاوت هذه الفاعلية من حزب إلى آخر؛ بسبب طبيعة توجهات القيادة السياسية لتلك الأحزاب، وكذلك الإمكانية المالية للأحزاب التركمانية، وقد حصل التركمان على عدد من المناصب السياسية في حكومات مختلفة كأعضاء في مجلس النواب، ووزارة الإعمار والإسكان، ووزارة الشباب والرياضة، وهيئة الحج، ووزارة الدولة لشؤون المحافظات، ووزارة الاتصالات، وممثل الحكومة في مجلس النواب، وأعضاء مجالس محافظة في صلاح الدين، وكركوك، ونينوى، ووزير دولة ضمن حكومة إقليم كردستان، ووزارة الصناعة في أربيل، وغيرها من المناصب⁽⁸⁾.

تراجعت هذه المكتسبات تدريجياً، فالحكم المحلي في كركوك بأغلبية كردية حتى أنّ المديرية العامة لتربية كركوك التي كانت من حصة التركمان قد أخذت منهم لحساب شخصيات عربية ومجلس المحافظة كان يتكون من (41) شخصاً، (26) منهم كردياً، و(9) تركمان، والباقي من العرب والمسيحيين وقد كان الاتفاق أن يُسلّم منصب رئيس مجلس محافظة كركوك للتركمان، لكنّه خسر هذا المنصب أيضاً، وكان رئيس مجلس قضاء كركوك من التركمان، ولكنّه تعرّض للاغتيال، بالنتيجة لم يبق للتركمان مناصب مهمة حتى منصب وزير حقوق الإنسان الذي كان من حصة

8. مقابلة الباحثة مع السيد طورهان المفتي بتاريخ 15/3/2022.

السيد طورهان سياسي تركماني حصل على مناصب سياسية عديدة منها وزير الدولة لشؤون المحافظات ووزير الاتصالات وكالة ومستشار رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، وغيرها.

الترکمان، وأُغْيِي بسبب الترشيق الوزاري الذي قامت به حكومة (حيدر العبادي)، ويعود هذا إلى مشكلة انصهار الهوية القومية بالهوية المذهبية، فضلاً عن التحديات الجغرافية، وتأثير الأجناس الخارجية على توجهات وسياسات بعض الأحزاب القومية التركمانية، إذ لا يوجد رؤية واحدة لدى الأحزاب التركمانية للعمل على تحقيق مصلحة القومية التركمانية، أمّا من يريد خوض العمل السياسي؛ فعليه أن يخضع للتنازلات على حساب المبادئ الشخصية والقومية⁽⁹⁾.

حصل التركمان على رئاسة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي، وكذلك على منصب قائم مقام كركوك وهو (فلاح ياجلي) وقائم مقام طوزخرماتو، وهو (حسن زين العابدين)، وما زال التركمان يطالبون بمنصب محافظ كركوك؛ لأنهم يشكّلون الأغلبية في المحافظة، ويعُدّون هذا المنصب هو استحقاق لهم كمكون¹⁰.

• الكرد الفيلية.

تعرّض الكرد الفيلية للتمييز؛ لأنهم أكراد أولاً، وشيعة ثانياً، وهو ما أضعف حضورهم السياسي، وأثر على مكتسباتهم في مؤسسات النظام السياسي، فقد تُعْمِل مع الملف الكردي الفيلي هامشياً، ومن ناحية الترشيدات للمناصب، إذ يعامل الكرد الفيليون تارةً على حصة الكرد، وتارةً أخرى على حصة الشيعة، أمّا من ناحية القوانين والقرارات التي تخص الكرد الفيلين كحالة خاصة فقد أُصْدِرَ على مراحل عديدة، ولكنها لم تطبّق بصورة فعلية كحال كثير من القوانين العراقية، ومن أهم أسباب تهميش قضية الكرد الفيلية هي أسباب داخلية تتعلق بالمكوّن نفسه، من تشتت وأسباب خارجية متعلقة بالأحزاب التي مسكت زمام الحكم ما بعد 2003، والتي تترجّح كفة مصالحها على حساب قضايا الآخر، ومع حصول الكرد الفيلية على بعض المناصب في الدولة، إلا أنهم لا يمثّلون الكرد الفيلية كمكون بقدر ما يمثّلون الطائفة والحزب الذي ينتمون إليه⁽¹¹⁾.

9. مقابلة الباحثة مع الناشطة التركمانية هيمان رمزي بتاريخ 2022/14/3.

10. مقابلة الباحثة مع علي رسول ناشط تركماني، بغداد، 2022-11-17.

11. هناء بيك مراد تكشف خفايا حققتي علاوي وعبدالمهدي، شفق نيوز، 2021، على شبكة الإنترنت والمعلومات، تُصَفِّح في

15/3/2022، وهو متاح على الرابط الآتي: <https://shafaq.com>.

التوصيات:

- تعديل نظام كوتا الأقليات بأن يقتصر التصويت على ممثلين الأقليات، حصراً من قبل مجتمع الأقليات؛ لكي يكون التمثيل تمثيلاً حقيقياً للمكوّن، وفي صناديق اقتراع خاصة بهم.
- منح الأقليات الأخرى تمثيل سياسي داخل البرلمان مثل الكاكاية.
- منح الأقليات كوتا داخل الوزارات ومختلف المؤسسات التنفيذية.